

الحل النموذجي لامتحان السادس الثالث - الدورة العادية – في مقياس المالية العامة

الجزء الأول (5ن)

- 1- يُعد مفهوم المالية العامة في الفكر الحديث: C علماً يدرس نشاط الدولة المالي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية
- 2- الفرق الجوهرى بين المالية العامة والمالية الخاصة يتمثل في: A الهدف من الإنفاق
- 3- عدم قابلية الدومين العام للتصرف يُفسّر أساساً بـ: A خصوصه للقانون العام B تخصيصه للمنفعة العام
- 4- القروض العامة الاختيارية: A تقوم على الاكتتاب C تعبّر عن ثقة الأفراد في الدولة
- 5- قاعدة العدالة الضريبية تتحقق عندما: B تختلف الضريبة باختلاف المقدرة التكليفية C تراعي الظروف الشخصية للمكلف

الجزء الثاني (4.5ن):

1. يفسّر تطور دور الدولة في المالية العامة بزيادة **الاحتياطات العامة** وظهور مفهوم **الدولة المتدخلة**.
2. **الموازنة العامة** وثيقة قانونية تقدّيرية تبيّن نفقات وإيرادات الدولة خلال فترة زمنية محددة.
3. عندما يكون حجم الإيرادات العامة أعلى من حجم النفقات العامة، يتم تسجيل الفائض في **صندوق ضبط الموارد**.
4. تقدم الدولة ضمانات **عينية أو شخصية أو نقدية** للدولة أو المؤسسة المقرضة بغرض الحصول على قرض عام خارجي.
5. في الدول النامية، لا تتحقق الآثار غير المباشرة للنفقات العامة، حيث ينصرف أثر المضاعف إلى **الأسعار بسبب ضعف مرنة الجهاز الإنتاجي** بشكل أساسي.

الجزء الثالث (7ن):

1. ناقش شروط فعالية الإعانات الاقتصادية، مبيّناً متى تتحقق آثاراً إيجابية ومتي تتحول إلى عبء اقتصادي ومالى. (3ن)

تكون للإعانات الاقتصادية آثار إيجابية عندما توجه نحو الاستثمار وتوليد عوامل الإنتاج وتكون أثر فعالية عندما تكون مؤقتة، موجهة للغذاء أو القطاعات المستحقة، ومرتبطة بأهداف اقتصادية واضحة كتشجيع الإنتاج أو حماية القدرة الشرائية.

وتكون ذات آثار سلبية عندما توجه نحو الاستهلاك كسداد أجور أو خلق فراغ ضريبي.
- 2- في حالة تفوق النفقات العامة على الإيرادات، حلّ الآليات الممكنة لتحقيق توازن الموازنة وانعكاساتها الاقتصادية(4ن)

يمكن تحقيق توازن الموازنة عبر عدة آليات، منها: زيادة الإيرادات الجبائية، اللجوء إلى الدين الداخلي و/أو الخارجي، تقليل النفقات، أو اصدار نقدٍ جديد، أو التعريض ببيع ممتلكات عام. غير أن لكل آلية آثاراً اقتصادية مختلفة؛ فرفع الضرائب قد يثبط النشاط الاقتصادي، والاقتراض يرفع الدين العام، في حين قد يؤدي التمويل النقدي إلى التضخم، مما يجعل اختيار الآلية مسألة اقتصادية وسياسية في آن واحد.

الجزء الرابع (3.5ن):

العنصر	الضرائب المباشرة	الدومين العام	النفقات الاقتصادية	الإعانات الاجتماعية
الوظيفة/الهدف	■ تمويل الإيرادات العامة ■ تحقيق إعادة توزيع الدخل	■ دعم النشاط الاقتصادي ■ تحقيق منفعة عامة	■ دعم النشاط الاقتصادي	■ العدالة الاجتماعية ■ حماية الفئات الهشة